

**Irrecevabilité de la saisie
conservatoire à l'encontre d'un
établissement bancaire :
application de la présomption de
solvabilité (CA. com. Marrakech
2008)**

Identification			
Ref 34269	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Marrakech	N° de décision 1485
Date de décision 18/12/2008	N° de dossier 04/12/290	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Saisies Mobilières et Immobilières, Procédure Civile		Mots clés مؤسسة بنكية, قرينة اليسر, رفع الحجز التحفظي, Titre foncier, Saisie conservatoire, Présomption de solvabilité, Mainlevée de saisie conservatoire, Etablissement bancaire, Absence de risque d'insolvabilité, Absence de fondement juridique de la saisie	
Base légale Article(s) : 369 - 452 - 1606 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

La Cour d'appel de Commerce, statuant sur renvoi après cassation, a été saisie d'un litige relatif à une saisie conservatoire grevant un bien immobilier appartenant à un établissement bancaire. La question centrale soumise à la Cour concernait la légitimité d'une telle mesure à l'encontre d'une institution dont la solvabilité est présumée.

La Cour Suprême avait préalablement censuré l'arrêt de la cour d'appel qui avait confirmé l'ordonnance de référé ayant rejeté la demande de mainlevée de la saisie, en soulignant que la saisie conservatoire, mesure protectrice du créancier contre une éventuelle insolvabilité du débiteur, n'était ni opportune ni envisageable à l'encontre d'une banque dont l'aisance financière est présumée et dont on ne saurait craindre des actes préjudiciables à ses créanciers.

Conformément à l'article 369 du Code de procédure civile, la Cour d'appel de renvoi s'est trouvée tenue de se conformer au point de droit tranché par la Cour Suprême. Cette dernière ayant expressément affirmé l'inadmissibilité de la saisie conservatoire à l'encontre d'un établissement bancaire en raison de la présomption de sa solvabilité et de l'absence de risque d'insolvabilité, la Cour d'appel a dès lors considéré que la saisie pratiquée était dépourvue de fondement juridique.

La Cour d'appel a, par conséquent, annulé l'ordonnance de référé qui avait rejeté la demande initiale de mainlevée de la saisie conservatoire, et a prononcé la mainlevée de ladite saisie grevant le titre foncier

concerné.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقاً للقانون.

في الشكل : بناء على قرار المجلس الأعلى عدد 70 بتاريخ 2007/01/17 في الملف عدد 05/1/3/27 القاضي بنقض قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش عدد 936 بتاريخ 2004/10/26 الذي قضى بتأييد الأمر المستأنف.

حيث إنه بمقتضى مقال مسجل ومؤدى عنه الرسوم القضائية بتاريخ 04/3/15 حسب الوصل عدد 100062 استأنفت بنك الأمر الاستعجالي الصادر بتاريخ 2004/1/6 تحت عدد 9 في الملف رقم 03/1/453 و القاضي بعدم قبول الطلب وترك الصائر على رافعه.

وحيث انه لا دليل بالملف يفيد تبليغ الأمر الى المستأنفة وأن الاستئناف قدم بصفة نظامية وبتعيين التصريح بقبوله شكلاً.

في الموضوع : حيث يستفاد من وثائق الملف أن بنك تقدمت بمقال تعرض فيه أن المدعى عليه السيد عبد المجيد (غ) سبق أن تقدم يطلب من أجل إجراء حجز تحفظي على عقارها موضوع الرسم العقاري عدد 4573 م وذلك لضمان أداء مبلغ 3.500.000,00 درهم وقد تمت الاستجابة لطلبه بموجب الأمر عدد 1606 الصادر بتاريخ 03/8/29 في الملف عدد 03/3/1621 مؤكدة بأن شروط الحجز غير متوافرة لأن الدين المزعوم من طرف الحاجز غير ثابت وأن العارضة هي الدائنة للمدعى عليه وأن شروط ايقاع الحجز المنصوص عليها في الفصل 452 من قانون المسطرة المدنية غير متوافرة لأن المحجوز عليه هي مؤسسة بنكية وأن يسرها مفترض ولا وجود لآية مخاوف من احتمال عسرها وهذا لا يبرر إجراء الحجز في مواجهتها كما أن السيد رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء سبق أن امر برفع اليد عن الحجز التحفظي بمقتضى الأمر رقم 03/2432 الصادر بتاريخ 03/7/2 في الملف الاستعجالي عدد 03/1/0943 بعلّة أن طالب الحجز استند في مقاله لإيقاع الحجز على حكم ابتدائي ولا وجود بالملف ما يفيد صدور أي تعنت أو امتناع من البنك الذي يفترض فيه اليسر وملاءة الذمة بشأن تنفيذ الحكم الذي قد يصدر بصفة انتهائية، كما أضاف بأن الحكم الذي على أساسه أوقع المدعى عليه الحجز تم استئنافه وأن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً تمهيدياً بإجراء خبرة للتأكد من المديونية، وأن ذلك يفيد بوضوح أن الدين المزعوم ليس ثابتاً ومشكوك فيه والتمست الأمر برفع اليد عن الحجز التحفظي المنصب على الصك العقاري عدد 4573 بموجب الأمر رقم 1606 الصادر بتاريخ 03/8/29 في الملف عدد 03/3/1621 وشمول الأمر بالتنفيذ المعجل وتحميل المدعى عليه الصائر وأرفقت مقالها بنسخة من الأمر القاضي بالحجز ونسخة من المقال الاستئنافي ونسخة من القرار التمهيدي ونسخة من الأمر القضائي القاضي برفع الحجز.

وبعد جواب المدعى عليها قرر السيد قاضي المستعجلات حجز الملف قصد التأمل حيث أصدر الأمر المشار إليه اعلاه والذي قضى فيه بعدم قبول الطلب بعلّة أن المديونية لم يتم الحسم فيها من طرف القضاء وأن ذلك يبرر الإبقاء على الحجز.

وركزت المستأنفة في مقالها الاستئنافي على كون الأمر المطعون فيه جانب الصواب ولم يجب على الدفع المرتكز على قرينة يسر المؤسسة البنكية وملاءة ذمتها وعدم جواز إجراء الحجز في مواجهتها ولو كان تحفظياً، كما أن الحجز اجري بناء على مجرد دين احتمالي مزعوم وليس له ادنى جدية وان الفقة والقضاء الفرنسيين استقرا على ان شرط الاستعجال والخطر غير متوفران لما تكون الذمة المالية للمدينة مليئة كما أن الأمر المستلّف حرق مقتضيات الفصل 452 من قانون المسطرة المدنية لعدم توافر شروط الحجز ذلك ان

محكمة الاستئناف وبعد عرض النزاع أمرت بإجراء خبرة حسابية للنظر في الدين المزعوم من طرف الحاجز وقصد تحديد الدين المستحق لبنك وان ذلك يثبت بكل وضوح أن الدين الذي اجري على اساسه الحجز مشكوك فيه ولا يبرر ايقاع الحجز التحفظي والتمست الغاء الأمر المستأنف والحكم من جديد وفق مقالها الافتتاحي وتحميل المستأنف عليه الصائر.

وادلى المستأنف عليه بمذكرة جوابية أكد فيها أن الأمر المستأنف صدر معللا تعليلا كافيا ومنسجما مع وقائع النازلة وان المحكمة غير ملزمة بمسايرة الاطراف في جميع دفعاتهم، كما ان القول بعدم امكانية اجراء الحجز على اموال المؤسسات البنكية ليسرها فان ذلك اصبح متجاوزا مع التقلبات الاقتصادية والتجارية لان حتى الشركات الكبرى تصبح بين عشية وضحاها خاضعة لنظام التسوية القضائية وهذا ما يدفع بدائنها إلى اتخاذ الاجراءات التحفظية والتمس رد الاستئناف وتأييد الأمر المستأنف وتحميل المستأنف الصائر وارفق مذكرة بصور لأوامر قضائية ومذكرة على ضوء الخبرة.

وعقبت المستأنفة بمذكرة أكدت فيها ان الحجز اجري على دين احتمالي كما ان الحجز لا يمكن اجراؤه في مواجهة مؤسسة بنكية لأنه يفترض فيها اليسر والتمست الحكم وفق مقالها الاستئنافي وبعد حجز الملف للمداولة صدر قرار بتأييد الأمر المستأنف.

طعننت فيه بالنقض المدعية فأصدر المجلس الأعلى قراره المذكور بعله أن الحجز التحفظي كإجراء شرع لفائدة الدائن في انتظار حصوله على سند تنفيذي حماية له من احتمال عسر المدين الذي لا يكون سائغا ولا يتصور في مواجهة البنك الذي يسره مفترض ولا احتمال لقيامه بأي تصرف في أمواله إضرارا بدائنيه.

وعقب بعد النقض نائبات المستأنف والتمس متابعة الدعوى من قبل بنك (Y) الذي حل محل بنك في حقوقه والتزاماته وأنه يتعين مراعاة السبب الذي من أجله قضى بالنقض مع الإحالة وأنه يتعين كذلك عدم الإبقاء على الحجز العقاري الحالي لأنه أصبح غير ذي موضوع لانعدام المديونية وكونه هو الدائن بمقتضى القرار 06/558. في حين لم يعقب نائب المستأنف عليه رغم التوصل عندئذ تقرر عرض القضية على جلسة 2008/11/27 تقرر اعتبارها جاهزة وحجزها للمداولة ليوم 2008/12/18

المحكمة

حيث إنه طبقا للفصل 369 من قانون المسطرة المدنية فإنه إذ بت المجلس الأعلى في قراره في نقطة قانونية تعين على المحكمة التي أحيل عليها الملف أن تنقيد بقرار المجلس الأعلى في هذه النقطة والمجلس الأعلى أكد في قراره على لا يجوز إجراء الحجز التحفظي في مواجهة مؤسسة بنكية على اعتبار أن البنك يفترض فيه اليسر وتنعدم معه المخاوف من احتمال عسره وهذه المحكمة لا يسعها إلا التقيد بما جاء في قرار المجلس الأعلى واعتبار الحجز الذي أجراه المستأنف عليه على عقار المستأنفة غير ذي أساس وهو ما يستوجب إلغاء الأمر المستأنف الذي قضى بعدم قبول طلب رفع الحجز التحفظي المقدم من قبل الطاعنة والحكم من جديد وفق طلبها.

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بمراكش

وهي تبت انتهائيا حضوريا

في الشكل: قبول الاستئناف.

في الجهر: إلغاء الأمر المستأنف والحكم من جديد برفع الحجز التحفظي المنصب على الصك العقاري 4573م بموجب الأمر عدد 1606 الصادر بتاريخ 2003/08/29 مع تحميل المستأنف عليه الصائر.

Version française de la décision

Après délibération conformément à la loi.

En la forme : Vu la décision de la Cour Suprême n° 70 en date du 17 janvier 2007 dans l'affaire n° 05/1/3/27, cassant l'arrêt de la Cour d'Appel de Commerce de Marrakech n° 936 en date du 26 octobre 2004 ayant confirmé l'ordonnance entreprise.

Attendu que, par requête enregistrée et ayant fait l'objet du paiement des frais de justice le 15 mars 2004 sous le récépissé n° 100062, la banque a interjeté appel de l'ordonnance de référé rendue le 6 janvier 2004 sous le n° 9 dans l'affaire n° 03/1/453 ayant statué sur l'irrecevabilité de la demande et laissé les dépens à la charge de la demanderesse.

Attendu qu'aucun élément du dossier n'atteste de la notification de l'ordonnance à l'appelante et que l'appel a été interjeté dans les formes régulières, il convient de le déclarer recevable en la forme.

Au fond : Attendu qu'il ressort des pièces du dossier que la banque a déposé une requête exposant que le défendeur, Monsieur Abdelmajid (G), avait précédemment introduit une demande d'autorisation de saisie conservatoire sur un immeuble lui appartenant, objet du titre foncier n° 4573 M, et ce, en garantie du paiement d'une somme de 3.500.000,00 dirhams. Qu'il avait été fait droit à sa demande par l'ordonnance n° 1606 rendue le 29 août 2003 dans l'affaire n° 03/3/1621. La requérante soulignait que les conditions de la saisie n'étaient pas réunies, le caractère certain de la créance prétendue par le saisissant n'étant pas établi, et que l'exposante était créancière du défendeur. Elle ajoutait que les conditions de la saisie prévues à l'article 452 du Code de procédure civile n'étaient pas remplies, la partie saisie étant un établissement bancaire dont la solvabilité est présumée et qu'il n'existait aucune crainte de son insolvabilité, ce qui ne justifiait pas la mesure de saisie à son encontre. Elle précisait également que le Président du Tribunal de Commerce de Casablanca avait précédemment ordonné la mainlevée de la saisie conservatoire par l'ordonnance n° 03/2432 rendue le 2 juillet 2003 dans l'affaire de référé n° 03/1/0943, au motif que le demandeur à la saisie s'était fondé dans sa requête sur un jugement de première instance et qu'aucun élément du dossier ne révélait de comportement dilatoire ou de refus de la part de la banque, dont la solvabilité et l'aisance financière étaient présumées, concernant l'exécution du jugement qui pourrait être rendu de manière définitive. Elle ajoutait que le jugement sur lequel le défendeur s'était fondé pour pratiquer la saisie avait fait l'objet d'un appel et que la Cour d'Appel avait rendu un arrêt avant dire droit ordonnant une expertise afin de vérifier la dette, ce qui démontrait clairement que la créance prétendue n'était pas certaine et était douteuse. Elle concluait à ce qu'il soit ordonné la mainlevée de la saisie conservatoire portant sur le titre foncier n° 4573 M en vertu de l'ordonnance n° 1606 rendue le 29 août 2003 dans l'affaire n° 03/3/1621, avec exécution provisoire et condamnation du défendeur aux dépens. Elle joignait à sa requête une copie de l'ordonnance autorisant la saisie, une copie de la requête d'appel, une copie de l'arrêt avant dire droit et une copie de l'ordonnance ordonnant la mainlevée de la saisie.

Attendu qu'après la réponse du défendeur, le juge des référés a décidé de retenir le dossier pour examen et a rendu l'ordonnance susmentionnée, statuant sur l'irrecevabilité de la demande au motif que la dette n'avait pas été tranchée par la justice, ce qui justifiait le maintien de la saisie.

Attendu que l'appelante a fondé son appel sur le fait que l'ordonnance entreprise était erronée et n'avait pas répondu au moyen tiré de la présomption de solvabilité et d'aisance financière de l'établissement bancaire et de l'impossibilité de pratiquer une saisie à son encontre, même conservatoire. Elle ajoutait que la saisie avait été pratiquée sur la base d'une simple créance éventuelle et prétendue, dépourvue de tout sérieux, et que la doctrine et la jurisprudence françaises s'étaient accordées sur le fait que la condition d'urgence et de risque n'était pas remplie lorsque le patrimoine du débiteur était important. Elle soutenait également que l'ordonnance entreprise avait violé les dispositions de l'article 452 du Code de procédure civile en l'absence des conditions de la saisie, la Cour d'Appel ayant ordonné, après examen du litige, une expertise comptable afin d'examiner la créance prétendue par le saisissant et de déterminer la dette due à la banque, ce qui prouvait clairement que la créance ayant servi de fondement à la saisie était douteuse et ne justifiait pas la pratique d'une saisie conservatoire. Elle concluait à l'annulation de l'ordonnance entreprise et au prononcé d'un nouveau jugement conformément à sa requête introductive d'instance, avec condamnation de l'intimé aux dépens.

Attendu que l'intimé a produit un mémoire en réplique dans lequel il affirmait que l'ordonnance entreprise était suffisamment motivée et cohérente avec les faits de l'espèce, et que le tribunal n'était pas tenu de suivre les parties dans tous leurs moyens. Il ajoutait que l'argument selon lequel il n'était pas possible de pratiquer une saisie sur les biens des établissements bancaires en raison de leur solvabilité était dépassé par les fluctuations économiques et commerciales, car même les grandes entreprises pouvaient se retrouver du jour au lendemain soumises à une procédure de redressement judiciaire, ce qui incitait leurs créanciers à prendre des mesures conservatoires. Il concluait au rejet de l'appel, à la confirmation de l'ordonnance entreprise et à la condamnation de l'appelant aux dépens. Il joignait à son mémoire des copies d'ordonnances judiciaires et un mémoire à la lumière de l'expertise.

Attendu que l'appelante a répliqué par un mémoire dans lequel elle réaffirmait que la saisie avait été pratiquée sur une créance éventuelle et qu'une saisie ne pouvait être pratiquée à l'encontre d'un établissement bancaire dont la solvabilité est présumée. Elle concluait conformément à sa requête d'appel. Après avoir retenu le dossier pour délibéré, un arrêt confirmant l'ordonnance entreprise a été rendu.

Attendu que la demanderesse s'est pourvue en cassation, et que la Cour Suprême a rendu sa décision susmentionnée au motif que la saisie conservatoire, en tant que mesure instituée au profit du créancier dans l'attente de l'obtention d'un titre exécutoire, afin de le protéger contre une éventuelle insolvabilité du débiteur, n'était ni opportune ni envisageable à l'encontre d'une banque dont la solvabilité est présumée et dont on ne saurait craindre qu'elle procède à des actes sur ses biens au préjudice de ses créanciers.

Attendu qu'à la suite de la cassation, les avocats de l'appelante ont conclu à la reprise de l'instance par la banque (Y), qui s'est substituée à la banque dans ses droits et obligations, et qu'il convenait de tenir compte du motif pour lequel la cassation avec renvoi avait été prononcée. Ils ajoutaient qu'il convenait également de ne pas maintenir la saisie immobilière actuelle, devenue sans objet en raison de l'absence de créance, et que la banque (Y) était créancière en vertu de la décision n° 06/558. Attendu que l'avocat de l'intimé n'a pas répliqué malgré sa notification, il a alors été décidé de porter l'affaire à l'audience du 27 novembre 2008, date à laquelle elle a été déclarée en état et retenue pour délibéré au 18 décembre 2008.

La Cour

Attendu que, conformément à l'article 369 du Code de procédure civile, lorsque la Cour Suprême statue dans sa décision sur une question de droit, la juridiction à laquelle le dossier est renvoyé doit se conformer à la décision de la Cour Suprême sur ce point. Que la Cour Suprême a affirmé dans sa décision

qu'il n'est pas permis de pratiquer une saisie conservatoire à l'encontre d'un établissement bancaire, considérant que la solvabilité de la banque est présumée et qu'il n'existe aucune crainte de son insolvabilité. Que cette Cour ne peut que se conformer à ce qui a été décidé par la Cour Suprême et considérer que la saisie pratiquée par l'intimé sur l'immeuble de l'appelante est sans fondement, ce qui justifie l'annulation de l'ordonnance entreprise ayant statué sur l'irrecevabilité de la demande de mainlevée de la saisie conservatoire présentée par l'appelante, et de statuer à nouveau conformément à sa demande.

Par ces motifs :

La Cour d'Appel de Commerce de Marrakech :

Statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort,

En la forme : Reçoit l'appel.

Au fond : Annule l'ordonnance entreprise et statuant à nouveau, ordonne la mainlevée de la saisie conservatoire portant sur le titre foncier n° 4573 M en vertu de l'ordonnance n° 1606 rendue le 29 août 2003, et condamne l'intimé aux dépens.